الزواج المدني وحدود العلاقة بين الإيمان والحرية

يطرح العديد ممن يناصر فكرة الزواج المدني قضية مفادها، أنه لا يصح لأي ممن ينتمي إلى التيار الديني أو يلتزم بمبادىء الإيمان أن يعترض على الزواج المدني، لأن الإيمان هو شأن شخصي بحت، يرتبط بعلاقة الفرد بخالقه، في حين أن الزواج المدني شأن يرتبط بالحرية الشخصية، ولذا لا ينبغي أن يؤخذ الإيمان إلى مكان يتعارض مع ممارسة الآخرين لحريتهم الشخصية.

قد يبدو هذا الطرح للوهلة الأولى سليماً من حيث مقاربته الفكرية وغيرها، لكنه مع التدقيق نجد أنه يحتوي على العديد من الثغرات التي تستحق النقاش.

1. في حقيقية الإيمان: ليس الإيمان معنى تجريدياً بعيداً عن الواقع، وليس هو محض علاقة شخصية منفصمة عن الشأن العام، كما يصوره بعض دعاة الزواج المدني، بل هو كما قال الإمام علي(ع): «ما وُقّر في القلب وصدّقه العمل» أي للإيمان جنبتان، جنبة داخلية وجدانية جوانية، وجنبة خارجية عملية واقعية، الأولى موطنها القلب، والثانية موردها العمل، وهذا العمل لا يقتصر فقط على علاقة الإنسان بالله تعالى، بل يشمل أيضاً علاقته بأخيه الإنسان، وبالشأن العام، ومختلف مجالات الحياة.

فالمؤمن لا يكذب ولا يسرق ولا يخون، يصلح ولا يفسد في أي حقل اجتماعي كان، وهذا من لوازم إيمانه، كما أن من لوازم إيمانه أن يعمل بما جاء في القرآن الكريم وسنة النبي– في حال كونه مسلماً– من أحكام وتشريعات ترتبط بشؤون الزواج والطلاق وسوى ذلك، لأن المؤمن بالله لا يهجر أحكام الله تعالى ليعمل بأحكام وضعية سنّها البشر، ولأن المؤمن بالله تعالى لا يسع له إلاّ أن يعمل بما أنزله الله تعالى وبينه في كتابه وعلى لسان نبيه.

أما محاولة التفكيك بين حقيقة الإيمان ولوازمها، وإيجاد فاصل مصطنع بين القلب والعمل؛ فهي محاولة غير موفقة، ولا تلتئم مع ما هو متبنى على المستوى الديني والإسلامي تحديداً، من تفسير لحقيقة الإيمان ولوازمها.

2. حقيقة الحرية: لا أحد سواء من التيار المدني أو الديني لديه موقف سلبي من أصل الحرية، إنما يقع الاختلاف في فلسفة الحرية، في حدودها وفي تشخيص هذه الحدود؛ في الموضوع

الذي يتصل بفلسفة الحرية، تذهب الفلسفة الدينية إلى أن للحرية معنى أعمق، يصل إلى تحرر النفس من أية عبودية للأهواء أو الشهوات، ولكل ما سوى الله تعالى. وهذا ليس موضوع بحثنا.

وفي حدود الحرية قد يُتفق على أن الحرية ليست مطلقة، وعلى جملة من العناوين العامة لتلك الحدود، من عدم الإضرار بالغير والشأن العام، لكن قد يناقش في بعض هذه الحدود، التي تتصل بالجانب القيمي أو الأخلاقي والديني... فهل يمكن القول إن كل ما يدخل في إطار القيم العامة أو الأخلاق العامة هو من الحدود، التي تقف عندها مساحة تلك الحرية؟

ألا يمكن القول إن كل ما يمس الاعتبارات الدينية، و لا يحترم الخصوصيات الدينية، هو من الحدود التي تقف عندها مساحة الحرية الشخصية؟

وهنا من الممكن أن يقع النقاش في حدود تلك القيم العامة والدينية أو الأخلاق العامة، التي ينبغي مراعاتها وعدم المس بها، والتي قد يختلف تشخيصها بين مجتمع وآخر، وهذا تبعاً لاختلاف الثقافات بين المجتمعات.

لكن حقيقة القول إن الأمر يتعدى الحرية الشخصية وممارستها، لأن من يدعو إلى الزواج المدني، إنما يريد لهذا الطرح أن يتحول إلى ظاهرة اجتماعية لها تداعياتها وأبعادها المختلفة،على اكثر من مستوى.

وفي المقابل، من ينظر إلى طرح الزواج المدني من التيار الديني، إنما يرى فيه إضراراً بالشأن العام والاجتماع الأسري، وتهديداً للقيم العائلية والعلاقات الزوجية، من حيث الثقافة التي يحمل بين أحشائه، ومختلف النتائج التي سوف تترتب عليه على المستوى الاجتماعي.

ولذلك هو لا يرى فقط في الزواج المدني مساً بالقيم العامة أو الاعتبارات الدينية، إنما يرى فيه تعريضاً للمجتمع لكثير من السلبيات والأضرار الاجتماعية والأسرية والعائلية على مستوى النتائج والتداعيات التي سوف يخلّفها، وذلك هو ينظر إلى الزواج المدني على أنه إضرار بالشأن الاجتماعي العام، كما بالاعتبارات الدينية والقيم العامة.

ومن هنا، إذا كان لمساحة الحرية أن تقف عند حدود الإضرار بالشأن الاجتماعي العام، فإن رؤية التيار الديني إلى الزواج المدني أنه يتجاوز حدود الحرية المقبول بها، لأن الزواج المدني عندما يتحول إلى ظاهرة اجتماعية ، تلقي بظلالها على المجتمع، فإن السلبيات التي يحملها، والأضرار التي سوف يخلفها، لن تقتصر فقط على أولئك الذين مارسوا هكذا نوع من الزواج،

إنما سوف تتعداهم إلى مجمل أبناء المجتمع من حيث الآثار الاجتماعية، التي سوف تصيب العلاقات الأسرية والعائلية والمؤسسة الزوجية.

3. إن كان بعض الداعين إلى الزواج المدني يبرر طرحه ومشروعه بالحرية، فلماذا يريد أن يصادر حرية من لا يؤمن بالزواج المدني بممارسة رفضه لهذا الزواج؟

إن الذين يرون في الزواج المدني خطراً على المجتمع، ومساً بالقيم والاعتبارات الدينية، هم أحرار في ممارسة رفضهم لهذا الزواج، وهم عندما يرفضون، إنما يمارسون حريتهم في التعبير عن هذا الرفض، وتحقيقه إلى واقع عملي.

فرق بين رفض الحرية وحرية الرفض، والبعض يمارس خلطاً بينهما، ليتهم من يرفض الزواج المدني بأنه رافض للحرية، في حين أن من يرفض الزواج المدني، إنما يمارس حريته في الرفض، ويمارس حريته في دفع ما يراه إضراراً بالشأن الاجتماعي العام، وتعدياً على القيم والاعتبارات الدينية، وتعريضاً للمؤسسة الأسرية لكثير من السلبيات والمخاطر، التي نراها في المجتمعات الغربية وعلاقاتها الاجتماعية.

هم عاينوا تجربة الزواج المدني في العديد من المجتمعات الغربية وغيرها، ولم يروا فيه تلك الآمال الموعودة، ولم يغفلوا عن كثير من سلبياته التي يُعمّى عليها؛ ولذا وجدوا أن واجبهم الديني والوطني والاجتماعي في الحرص على مجتمعاتهم وأبنائهم، في أن يمارسوا حريتهم إلى أوسع مدى ممكن، من أجل تحصين هذا المجتمع وحمايته مما يعتبرونه خطراً عليه، وإضراراً به، ومساً بقيمه التي بها يؤمن وبها يعمل.

فكيف ينادى بالحرية لمن يوافق دعاة الزواج المدني الرأي، ويُنكر على من يخالف فيه؟ كيف يتوسل البعض بالحرية لتسويغ مطلب يرى فيه حقا له، ويراد منع الحرية عمن يرى في ذاك المطلب اضرارا به وبمجتمعه، بل ووطنه. صحيح أن الحرية غير مطلقة، لكن من الصحيح أيضاً أن يستوي فيها من يؤمن بالزواج المدني، ومن يؤمن أن الزواج المدني هو باب ضرر وشر بالمجتمع وأبنائه.

4. إذا تجاوزنا الكلام في الاختلاف الحاصل في تشخيص حدود الحرية، ومتى تعتبر إضراراً بالشان العام ومتى لا تعتبر؛ فلا بد من نقل الحديث إلى كيفية التعبير عن هذه الحرية. فهل مارس الرافضون للزواج المدني حريتهم بالرفض بطرق غير مشروعة؟ أم أنهم مارسوا هذه الحرية بالطرق المشروعة، وعبروا عنها بالوسائل الحضارية؟

وإذا كانوا يتوسلون للتعبير عن رفضهم بالطرق المشروعة، فلا ينبغي أن ينكر عليهم، ولا أن يمارس بحقهم أي نوع من أنواع الإرهاب الفكري، أو التحيز الإعلامي، وسوى ذلك.

فهم يرون أن من حقهم، بل من واجبهم، أن يمارسوا حريتهم وبالطرق المشروعة في حماية مجتمعهم، من كل ما يرونه خطراً على هذا المجتمع، وإضراراً بالمؤسسة العائلية، ومساً بالقيم الدينية وتعديا عليها .

وليس لأحد أن يحاصرهم بفلسفة خاصة يمتلكها عن الحرية، أو حدودها، وتشخصيه لهذه الحدود. لأنهم يمتلكون فلسفتهم – كما الآخر– عن الحرية، تلك الحرية التي لا ينظرون إليها بمعزل عن قيم الخير والفضيلة والإيمان، وكل ما يتصل بصلاح المجتمع.

وإذا كان لكثير من الفئات أو التيارات الحق في أن تمارس حريتها، بالاعتراض على كل ما تراه خطراً على مصلحة لها، أو حق لها، أو دور لها؛ فمن باب أولى أن يكون لكل من يعتقد بالقيم والمبادىء الإيمانية كامل الحق والحرية، في أن يرفض ما يراه إضراراً بالمجتمع – كل المجتمع – بل سوف يكون من واجبه رفض ما يجده تهديداً لما تبقى لنا في مجتمعنا هذا من عوامل قوة، تتمثل – من ضمن ما تتمثل – بهذه القيم الدينية الاجتماعية، والثقافة التي تنبع منها، وان كان الكثير لا يعمل بها.

إن من صميم الحرية أن يمارس البعض منا رفضاً لحرية، يرى في ممارستها إضراراً بالشأن العام، وعدواناً على القيم الدينية، التي يؤمن بها عموم الناس، وتحديداً عندما يمارس رفضه هذا بالطرق المشروعة، والقوانين المعمول بها، وبمنطق يحمل من الحجج والأدلة، ما يجعله منطقاً يختزن مبرراته الفكرية والمعرفية، التي يجب أن تمنح الفرصة للوصول بها إلى عموم الناس للاطلاع عليها والمقارنة بينها وبين ما يطرح في مقابلها، ليمارسوا حريتهم في الاختيار عن علم ومعرفة، وبمنتهى العقلانية والموضوعية.

ان الاهم من الحرية هو ممارسة الحرية بطريقة صحيحة، و انه لن يكن صحيحا ان يدعى الى ممارسة الحرية بعيدا عن العلم و المعرفة، و البحث بكثير من الموضوعية، في قضية تحمل الكثير من التداعيات و النتائج على اكثر من مستوى، كقضية الزواج المدني.

قد يسعى البعض الى تصوير الموضوع على انه نزاع بين من يقف مع الحرية ومن يقف ضدها و انه هناك من يدعو الى الحرية و في المقابل هناك من يدعو الى قمعها، و في هذا شيء من التضليل للرأي العام لأن القضية ليست كذلك و التيار الديني او الذين يتمسكون

بالقيم الايمانية ليسوا ضد الحرية بل هم ضد الممارسة الخاطئة لهذه الحرية، لكن الممارسة التي يرون فيها ضررا بالشأن الاجتماعي و الاجتمع الاسري.

ان التيار الديني هو مع الحرية الهادفة و الواعية، و الملتزمة بقضايا المجتمع و مصلحته، و عليه لن يكون صحيحا الوقوف مع اية حرية تمارس بشكل عبثي، او ضار، او غير مشبع بالبحث العلمي و الموضوعي، و تحديدا عندما نتحدث في اطار حريات الاجتماع العام، هنا تتعدى الحرية الاطار الشخصي الى ما هو اوسع من ذلك، و هنا لا يبقى الموضوع متصلا بالذوق الشخصي و الميول الشخصية، انما يأخذ عندها بعدا اجتماعيا عاما، بما يتركه من تداعيات على المجتمع كل المجتمع، و هو ما يحتاج الى اشباعه بحثا و دراسة بمنهج علمي محايد، لا يستثني اي رأي او مقاربة، او يسعى الى تعطيل دورها بحجة انها تنتمي الى الفلسسفة الدينية، او بناء على ادعاء الفصل بين الايمان و الحرية، في حين انه يوجد بينها كمال الوصل، لان الايمان هو بالدرجة الاولى فعل معرفة و عقل، كما ان الحرية لا ينبغي ان تمارس بمعزل عن المعرفة والعقل، فيكون عندها كل من العقل و المعرفة باب العلاقة وسر الوصل بين الايمان و الحرية.

الشيخ محمد شقير

أستاذ جامعي